بمحتوى بعنوان

دور الوضع الظاهر في إرساء النموذج القانوني للجريمة

مقدم إلى

كلية الحقوق - جامعة المنيا

قسم القانون الجنائي

إشراف

أ.د/ عمر محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي

عميد كلية الحقوق - جامعة القاهرة الأسبق

الباحثة/ هند محمد عبد الرحمن محمد

باحثة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة المنيا

المستخلص:

أن نظرية الوضع الظاهر تلعب دوراً جوهرياً في إرساء النموذج القانوني للجريمة، وذلك من خلال تحليل تأثيرها على المسؤولية الجنائية وإمكانية تطبيقها كسبب لانتفاء القصد الجنائي أو تخفيف العقوبة. حيث تساهم في تحقيق التوازن بين مبدأ الشرعية الجنائية وحماية الأفراد الذين يعتمدون على مظاهر قانونية مشروعة. فمن خلال تحليلها، يتبين أن هذه النظرية يمكن أن تؤثر على تكييف المسؤولية الجنائية، إما بنفي القصد الجنائي أو بالتخفيف من العقوبة، وفقاً لظروف كل حالة على حدة. وتستند هذه النظرية إلى فكرة أن الشخص الذي يتصرف بناء على مظهر قانوني مشروع لا يمكن تحميله المسؤولية الجنائية الكاملة، طالما لم يكن هناك خطأ جسيم في تقديره للواقع.

إن الاعتراف القانوني بالوضع الظاهر يساعد في تحقيق العدالة، ليس فقط من خلال ضمان عدم معاقبة الأفراد الذين تصرفوا بحسن نية، ولكن أيضاً من خلال تعزيز الثقة في المنظومة القانونية، بحيث لا يتحمل الأشخاص تبعات قانونية لخطأ لم يكن في وسعهم إدراكه. وعلى هذا الأساس، يظل الوضع الظاهر أحد المفاهيم القانونية التي تستدعي مزيداً من البحث والتطوير، خاصة مع تطور الجرائم الحديثة وتعقيداتها، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

قانون العقوبات، الوضع الظاهر، ماديات الجريمة، النموذج القانوني للجريمة، المسؤولية الجنائية.

The role of the apparent situation in establishing the legal model of crime

Research Summary:

The theory of the apparent situation plays an essential role in establishing the legal model of crime, by analyzing its impact on criminal responsibility and its applicability as a reason for the absence of criminal intent or mitigation of punishment. It contributes to striking a balance between the principle of criminal legality and the protection of individuals who rely on legitimate legal manifestations. Through its analysis, it is clear that this theory can influence the adaptation of criminal liability, either by denying criminal intent or by mitigating the penalty, according to the circumstances of each individual case. This theory is based on the idea that a person acting on a lawful legal appearance cannot be held fully criminally responsible, as long as there is no gross error in his assessment of reality.

Legal recognition of the prima facie situation helps deliver justice, not only by ensuring that individuals who act in good faith are not punished, but also by strengthening trust in the legal system, so that people do not bear legal consequences for a mistake they could not have comprehended. On this basis, the apparent situation remains one of the legal concepts that require further research and development, especially with the development and complexity of modern crimes, including cybercrime and economic crime.

Key words:

Penal Code, apparent situation, material crime, legal model of crime, criminal liability.

مقدمة:

ينقسم قانون العقوبات إلى التجريم والعقاب حيث يكون الرحم الذي ينبثق منه النموذج الاجرامي بشكل متكامل وبنيان الجريمة بشكل دقيق ومن ثم العقوبة المقررة علي الجريمة التي تكون الواقعة المرتكبة قد توافرت فيها اركان تلك الجريمة، فيكون مناطه تحديد النموذج الاجرامي تحديدا لا ريب فيه بحيث يكون ظاهر الفعل المحدد سابقا في قانون العقوبات هو جريمة ثم تحديد العقوبة المقررة علي ذلك الفعل.

أي ان قانون العقوبات هو حيز قانوني مرن يفرغ فيه أنماط وسلوكيات إجرامية منها ما هو على سبيل الحصر ومنها ما هو فضفاض يخضع لقواعد التفسير؛ ومن ثم ولادة فعل مجرم إذا ما خرج هذا السلوك في العلن وتشكلت النتيجة المجرمة علي ارض الواقع.

يعد مبدأ "قانونية الجرائم والعقوبات" من أهم المبادئ الأساسية التي تحكم النظم القانونية وينص هذا المبدأ على أنه لا يجوز اعتبار أي فعل جريمة جنائية إلا إذا نص قانون ساري المفعول علي تجريمه، ولا يجوز توقيع أي عقوبة علي أي شخص إلا بموجب قانون ساري المفعول وقت ارتكاب الجريمة.

وتجسيدها لهذا المبدأ، نصت المادة ٦٦ من الدستور المصري علي أن "العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء علي قانون، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا علي الأفعال اللاحقة تاريخ نفاذ القانون".^(١)

ومن ثم نكون أمام أهم المبادئ المنبثقة من رحم القانون الجنائي وهو مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات أي "لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص"، من نتائج تطبيق هذا المبدأ أن القاعدة الجنائية التجريبية أصبحت تؤدي دوراً جوهرياً في تحديد الأفعال المجرمة بشكل واضح بمعنى أنه إذا وجد أي لبس أو غموض في هذه القواعد يمكن أن يثير الشك في تفسيرها، مما قد يؤدي إلى إنشاء جرائم أو فرض عقوبات بغير ما كان يقصده المشرع من جهة أخرى فإن الشك وعدم الاستقرار في هذا المجال يمنعان العقوبة من تحقيق هدفها الأساسي، وهو الردع العام. لذلك، يتعين علي المشرع وضع قواعد قانونية واضحة ودقيقة تمكن الأفراد من معرفة مكونات الجرائم وأنواع العقوبات المستحقة بشكل لا لبس فيه.^(٢)

وفكرة الوضع الظاهر في إرساء النموذج القانوني للجريمة لا تلعب دورها المباشر إنما يكمن ما تؤديه من دور غير مباشر في نطاق التجريم في توضيح معالم الجريمة سواء ما ظهر منها من خلال إتيان

(١) مبدأ الشرعية في قانون لعقوبات الحالي ١٩٣٧ في مادته الخمسة، وقد نص قانون العقوبات الفرنسي الجديد الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٩٢ على مبدأ الشرعية في المادة ٢.١١١؛ أمال عبد الرحيم عثمان، النموذج القانوني للجريمة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج ١٤، ص ١٤، ص ١٤.

(٢) أمال عبد الرحيم عثمان، النموذج القانوني للجريمة، مرجع سابق، ص ٢.

حركة عضوية والمتمثلة في السلوك المادي أو ظهور فعل مؤداه المساس بالمجتمع وحقوق الأشخاص والتي ما لها نتيجة السلوك، وما لها كم دور في في إظهار العقل المذنب إذ أن القصد والمكون هما دوائر بشرية بعيدان عن الأعين لا يكشف عنها إلا بمظاهر خارجية تتم عن سريرته.

ومن ثم نجد ان فكرة الوضع الظاهر في النطاق الموضوعي خاصة التجريم هو توضيح مباشر للجريمة بداية من السلوك حتي تحقق النتيجة وتنبئ عما تحويه الواقعة من حقائق، فتمثل أداء استدلالية مؤداها أولاً تحديد وصف السلوك المجرم، أداء استنباطية للعقل المذنب ثم أداء للتعرف علي مشهد الجريمة والذي يمكن ان تتنبئ بحقائق الأمور الكامنة.

أهمية الموضوع:

يمثل القانون إحدى أهم المؤسسات في الحياة الاجتماعية، فهو من القوى المساعدة على تحضر المجتمعات وتمييزها وضمان أمنها واستقرارها، فتتكون معظم العلاقات والتصرفات وتتم بناء علي الوضع الظاهر، فقد يستمد أطراف التصرفات القانونية - أيا كانت مالية أو غير مالية سلطاتهم من المراكز القانونية باعتبارها مجموعة من المكاتب والمصالح التي يقررها القانون لمواجهة المصالح المقابلة بين الأفراد. وإلى جانب هذه المراكز القانونية، توجد مراكز أخرى يشغلها بعض الأفراد لا تستند في وجودها إلى القانون، فهي تنشأ وتتكون في الواقع على خلافه، وذلك لأنها تفتقد لأحد العناصر الجوهرية اللازم وجودها حتى تتفق مع أحكام القانون. وتسمى هذه المراكز بالفعلية *Les situations de fait* كالموظف الفعلي وغيرها من صور الأوضاع الظاهرة، ويثور إشكال الوضع الظاهر عندما يتم الاستناد إلى تفسير غير صائب للقانون، حيث يكون الوضع الظاهر هو المركز الذي يخالف الحقيقة، مما يؤدي إلى حدوث المواجهة بين صاحب المركز الفعلي أي صاحب الوضع الظاهر وصاحب المركز القانوني من جهة، سيما وأن الاعتداد بالأوضاع الظاهرة لا ينطوي دائماً على مخالفة القاعدة القانونية، إذ قد يكون صاحب المركز الفعلي ليس حتماً سيء النية، بل قد يكون حسن النية ويثار أهمية الوضع الظاهر في مجال دراستنا في القانون الجنائي، عن مدي تأثير الأحكام الموضوعية والاجرائية بهذه النظرية، إذ أنه لا يجوز إخضاع شخص لحكم القانون دون انتهاكه حظراً يفرضه القانون الجنائي.

إذ أنه لا توجد دراسات سابقة في مجال العلوم الجنائية عن مدي تأثير المجال الجنائي بهذه النظرية، ومدي توافر المسؤولية بتوافر الوضع الفعلي.

إشكالية البحث:

دراسة مدي تأثير أحكام القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي بنظرية الأوضاع الظاهرة.

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك باستقراء مسائل البحث وتتبع جزئياته من المصادر القانونية المختلفة وقد اتبعت المنهج العلمي المتعارف عليه في كتابة الابحاث العلمية واخراج البحث على هذا النحو.

خطة البحث:

لقد أثرنا على تقسيم خطة البحث على النحو التالي:

- مبحث تمهيدي: دور الوضع الظاهر بماديات الجريمة.
- المبحث الأول: المظاهر الخارجية للسلوك
- المبحث الثاني: المظاهر الخارجية للنتيجة
- المبحث الثالث: المظاهر الخارجية لعلاقة السببية
- الخاتمة وتشمل على النتائج، والتوصيات.
- المراجع.
- الفهرس.

مبحث تمهيدي

دور الوضع الظاهر بماديات الجريمة

يظهر جلياً دور الوضع الظاهر في تحديد ما إذا كان السلوك الإجرامي قد تحقق بالفعل. فيشكل الجوانب المرئية والمادية للفعل الإجرامي التي يمكن ملاحظتها كدليل. هذه المظاهر تشمل جميع التصرفات المادية التي يقوم بها الجاني، بالإضافة إلي النتائج التي تترتب علي هذه التصرفات. فيجعل السلوك الإجرامي واضحاً ومرئياً معبراً عن حقيقة شكلية، حيث أنه يوجد عدة أنواع من الحقائق مثل الحقيقة "المادية" أو "الجوهرية"^(١). فالمظهر الخارجي هو الوجه الآخر للحقيقة المادية التي قد تثبت أو يتم دحضها، ومن ثم تعتبر المظاهر الخارجية لماديات الجريمة جزءاً أساسياً من عملية الإثبات الجنائي، وتعمل كدليل واضح وملمس علي أن الجريمة قد وقعت بالفعل، إذا فالمظهر يعكس الحقيقة من خلال الملاحظة الموضوعية، ولكنه قد يقدم صورة مضللة تظهر شيئاً وكأنه حقيقة، في حين أنه قد يكون مخالفاً للواقع الفعلي. بمعنى آخر، يمكن للمظهر أن يكون ستاراً يخفي الواقع^(٢).

ويتجلي دورها أيضاً في الأثر المترتب علي الفعل الإجرامي المتمثل في النتيجة، كالنتيجة المترتبة علي فعل القتل وهو وفاة الضحية فترتبط النتيجة بشكل مباشر بالسلوك المادي للجاني فيكون هناك رابط مباشر بين الفعل المادي والنتيجة المتحققة. بمعنى أن الفعل الذي قام به الجاني هو السبب المباشر للنتيجة التي وقعت.

وفي بعض الجرائم، قد تعكس المظاهر الخارجية النية أو القصد الجنائي للجاني. فعلى سبيل المثال، إذا قام شخص بإطلاق النار علي شخص آخر في الرأس، فإن هذا الفعل المادي يظهر بوضوح نية إزهاق الروح، علي عكس الإصابة غير المتعمدة.

ولما كان الركن المادي يتكون من سلوك يمثله نشاط انساني في المحيط الخارجي يترتب عليه تغيير في هذا المحيط، ونتيجة تمثل مقياس التغيير أي تمت بموجب هذا السلوك وعلاقة السببية التي تعد الرابط بين السلوك والنتيجة، لذلك فإننا سنتناول علاقة المظاهر الخارجية ودورها في بيان كل منهم في المباحث التالية.

1) Michel van de Kerchove (2013): Vérité judiciaire et para-judiciaire en matière pénale: quelle vérité? Dans Droit et société 2013/2 (no. 84), pages 411 à 432 Éditions Éditions juridiques associées.

2) P. CONTE (1984): "Un aspect de l'apparence vraisemblable au stade policier de la procédure pénale", Rev. Sc. Crim. 1985, 471; L'apparence en matière pénale. Thèse Grenoble.

المبحث الأول

المظاهر الخارجية للسلوك

يتألف النموذج الإجرامي من ركنين جوهريين لا غنى عنهما، وهما: الركن المادي ويمثل الجانب الملموس للجريمة الذي يتجسد في الفعل أو الامتناع عن فعل ومن ثم يشكل السلوك ماديًا الواقعة الإجرامية، والركن المعنوي الذي يتمثل في القصد الجنائي أو الآثم الداخلي للجاني. هذان الركنان يشكلان الإطار الأساسي للجريمة في صورتها العامة، دون النظر إلي أي عناصر أو خصائص إضافية قد تفرضها القاعدة الجنائية. ومع ذلك، قد تضاف بعض العناصر أو الخصائص الخاصة وفقًا لما يحدده المشرع، وذلك في إطار رسم الهيئة المجردة للقاعدة القانونية التي تصف جريمة معينة وتحدد أركانها وشروط تحققها.^(١)

ان السلوك الإنساني بشكل عام هو "عبارة عن نشاط خارجي إرادي، يعبر عنه الشخص من خلال تحريك جسده إذا كان سلوكًا إيجابيًا. وفي المقابل، قد يظهر السلوك الخارجي نتيجة تأثير داخلي لقوة نفسية فعالة داخل الفرد، والتي تنتقل من الوجود الداخلي لتتجلى في العالم الخارجي".^(٢) ومن ثم نرى ان السلوك في نطاق تطبيق النظرية " هو التعبير الخارجي عن الإرادة البشرية، ويتجسد في أفعال أو تصرفات ملموسة"، وعليه يعتبر السلوك هو المظهر الخارجي للإرادة، وهو الوسيلة التي تتحول من خلالها النية أو الحالة النفسية للشخص إلى أفعال ملموسة. وبناء على ذلك، يعد المظهر الخارجي تجسيدًا واضحًا للنشاط الإجرامي الذي يخرج إلى نطاق الوجود الفعلي، ويشكل الركيزة التي يستند عليها المشرع الجنائي في صياغة النماذج القانونية المجردة. هذه النماذج تعبر عن الحالات التي تعكس تطبيق القاعدة الجنائية الملزمة، سواء كان ذلك في شكل سلوك إيجابي، مثل قيام شخص بقتل آخر، أو سلوك سلبي يتجسد في الامتناع عن أداء واجب معين، كما هو الحال في حالة الأم التي تمتنع عن إرضاع طفلها مما يؤدي إلى وفاته. ومن أمثلة الامتناع أيضًا، موظف عام يرفض أداء واجبه دون مبرر مشروع، مما يؤدي إلى تحقق جريمة الرشوة إذا كان الامتناع مقابل عطية أو هدية. في هذه الحالات، يقوم المشرع بوصف الأفعال الإيجابية أو الامتناعية بصورة مجردة، ليعبر عن إرادة القانون في معاقبة تلك الأفعال وفقًا لأحكام القاعدة الجنائية.

(١) نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات - القسم العام"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٠.

(٢) يسر أنور، (شرح النظرية العامة لقانون العقوبات)، الجزء الأول، الناشر: دار النهضة العربية، ١٩٨٥، ص ٢٧٧.

فقد قام المشرع بوصف النشاط الإجرامي الذي يرتكبه الجاني بوصف مجرد ضمن النموذج القانوني، تاركا المظاهر الخارجية أو الشواهد الظاهرة للحالة لتكون العامل الأساسي في تحديد مدى انطباق هذا الوصف المجرد علي الواقعة كما حددها في القاعدة القانونية سلفاً. وتساعد هذه الشواهد في التحقق من مطابقة الواقعة لأركان الجريمة المنصوص عليها في القانون، مع استبعاد الأفعال التي لا يشملها القانون الجنائي، سواء كانت تلك الأفعال سابقة أو معاصرة لارتكاب الجريمة، فالسلوك الاجرامي هو السلوك التنفيذي للجريمة حيث يأخذ في الاعتبار احتمالية العدول أو ما قد يسبق الفكرة من أعمال تحضيرية لا تشكل جريمة بذاتها كسواء سكين يجوز لأي شخص حيازتها.^(١)

ومن الجدير بالذكر ان هناك طائفة من الجرائم لا يتطلب المشرع الجنائي لقيامها سلوك اجرامي،^(٢) كتوافر حالة الخطورة الإجرامية التي تكون مرتبطة بالفرد وليس بالواقعة والتي لا تتطلب سلوك اجرامي، ولا تعد من قبيل جرائم الخطر فهذه الأخيرة تتطلب اكتمال النشاط الاجرامي وان كانت لا تستلزم حدوث نتيجة إجرامية،^(٣) ومع ذلك نري ان جرائم الخطر دائماً ما تحمل مدلول الخطورة الإجرامية للفرد ورغم التباين بين جرائم الخطر وجرائم الضرر إلا أن المظهر الخارجي يلعب دوراً حاسماً في ابراز مظاهر السلوك لكل طائفة.

ومن ثم لا تكون الخطورة الإجرامية في منأى عن فكرة المظهر الخارجي، فالخطورة الإجرامية في مفهومها القانوني لا تتطلب سلوكاً إجرامياً محددًا من الشخص ولا ترتبط بتحقيق نتيجة إجرامية فعلية. فهي تعبر عن حالة محتملة تكشف عن إمكانية ارتكاب جرائم مستقبلية دون الحاجة إلي تحقق جريمة محددة في الوقت الحاضر. فليس المقصود بعدم اشتراط الفعل الإجرامي غياب النشاط بشكل كامل، بل قد يتطلب الأمر وجود سلوك أو وضعية تشير إلي خطر مستقبلي محتمل، حتى وإن لم تكن هناك نتيجة إجرامية حالية.

قد تستند الخطورة الإجرامية إلي حالة سابقة تدل علي اتجاه إجرامي، لكنها لا تركز بالضرورة علي خصائص شخصية أو معنوية تشكل خطراً ثابتاً، بل تعتمد علي مواقف وظروف يخشى منها تأثيرها في

(١) المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها. ولا يعتبر شروعا في الجنائية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك.

(٢) وقد عبر عنها الفقيه الإنجليزية: جون سميث في مؤلفه الخطر المتجدد . القانون الجنائي، في تعريف الجريمة، مرجع سابق. ص ٥٢ "عندما اعتبر أن هناك بعض الجرائم تقام لمجرد توافر الحالة الخطرة لدى شخص ما دون أحداث اي فعل مادي من جانبه والاكتفاء بقيام تلك الحالة".

(٣) يسر أنور، شرح النظرية العامة للقانون الجنائي، مرجع سابق، ص ٢١.

المستقبل. لذلك، لا ترتبط الخطورة الإجرامية بارتكاب جريمة سابقة بقدر ما ترتبط باحتمال ارتكاب الجريمة في المستقبل نتيجة ظروف معينة.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الخطورة الإجرامية إحدى تطبيقات مفهوم "المظهر الخارجي" الذي يشكل أساس الجرائم السلوكية، حيث يتم تقييم احتمالية الخطر بناء على الظروف والسلوكيات المحيطة بالشخص، دون الحاجة إلي تحقق فعل إجرامي محدد في الوقت الحالي، فهناك بعض الحالات التي تدل على الخطورة الإجرامية رغم أنها لا تتطلب سلوكاً إجرامياً فعلياً قد تكون مرتبطة بوضعيات أو ظروف تجعل الشخص تحت طائلة القانون بسبب المخاطر الكامنة في الوضع بحد ذاته، حتى بدون قيامه بفعل إجرامي واضح ويقوم على دلائل موضوعية تظهر احتمالية التهديد دون أن يتم انتهاك حقوق الإنسان أو افتراض الإدانة المسبقة. مثال ذلك وجود شخص ما في مسرح الجريمة قد يضعه موضع شبهة لمجرد تواجده في مكان يرتكب فيه فعل إجرامي، حتى لو لم يشارك في الفعل نفسه، فوجوده فقط في هذا المكان يثير تساؤلات حول مدى مشاركته أو معرفته بالجريمة.

وكذلك السلوك المشبوه أو الاستعداد للجريمة فقد يتم اعتبار سلوك شخص ما خطيراً جنائياً إذا كان يتصرف بطريقة مشبوهة أو يبدو وكأنه يستعد لارتكاب جريمة، حتى لو لم يرتكب أي فعل إجرامي بعد، كالتجوال حول منشأة معينة عدة مرات أو مراقبة نشاط تجاري قد يعتبر خطراً إجرامياً،^(١) إلا أن المشرع بصفة عامة اشترط ضرورة وجود أسس معتدلة لمواجهة الحالات التي تشكل خطورة إجرامية، حيث حرص على تحقيق توازن بين هدف مواجهة تلك الخطورة، التي تنبئ باحتمال ارتكاب جرائم مستقبلية، وبين قراءة السلوك الدال على هذه الخطورة. فلا يعد مجرد الشك كافياً لاتخاذ إجراءات قانونية، بل يجب أن يتوافر لدى مأموري الضبط القضائي اعتقاد يقيني مبني على أدلة قوية تعزز هذا الشك، وذلك تماشياً مع مبادئ السياسة الجنائية الرامية إلى حماية الحقوق والحريات العامة وضمان عدم تجاوز السلطة في ملاحقة الجرائم المحتملة.^(٢)

(١) حول ذلك ينظر: د/ أحمد فتحي سرور، "النظرية العامة للجريمة"، دار النهضة العربية، ١٩٩٠؛ وأيضا: د/ محمود

نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات القسم العام"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

(٢) كما توسعت محكمة النقض في تطبيقات الإستيقاف في بعض أحكام حديثة لها فذهبت إلى أن الإستيقاف متى توافرت مبرراته يسمح لرجل الحفظ ولو من غير مأموري الضبط القضائي. باصطحاب المتهم الذي وضع نفسه موضع الريبة والظن اختياراً إلى قسم البوليس لإستيضاحه والتحرى عن أمره وإن ذلك لا يعد قبضاً. أنظر ذلك نقض ١٢/١/١٩٥٩ أحكام س ١٠ رقم ١٦٨ ص ٧٧٢؛ ١٩٦٠/٥/٢ س ١ رقم ٧٩، ص ٣٩٩، ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ رقم ٧١ ص ٣٧١.

وعلى الرغم من أن فكرة المظهر الخارجي نشأت في أحكام القضاء،^(١) إلا أن العديد من التشريعات المعاصرة قامت بتبني نصوصها استناداً إلى هذه الفكرة. فقد كان القضاء دائماً الرائد في إرساء المبادئ القانونية، والتي كثيراً ما كانت مصدراً للتشريعات الجنائية اللاحقة إذا توافرت الظروف الملائمة لتبنيها. ومع ذلك، هناك العديد من المبادئ القضائية، خاصة في المجال الجنائي، لم تلق اهتماماً من المشرع رغم تطبيقها العملي لسنوات طويلة. وتعد فكرة المظهر الخارجي مثالاً بارزاً على ذلك، حيث استقر العمل بها في معظم المحاكم الجنائية،^(٢) ويظهر ذلك بوضوح من خلال إرساء المبدأ القضائي الذي يقضي بأن الأعمال الإجرائية تحكم وفقاً للمظهر الخارجي، ولا تبطل فيما بعد بناء على ما قد ينكشف من حقائق إضافية.^(٣)

وبطبيعة الحال يعتمد قانون العقوبات في تطبيقه على قانون الإجراءات الجنائية، حيث يفترض هذا الأخير وجود الأول بجانبه بشكل بديهي. وبالتالي، فإن الشرعية الإجرائية تستند إلى توافر الشرعية الموضوعية أولاً. فلا يمكن اتخاذ أي إجراءات قانونية إلا إذا انطبق أحد النماذج العقابية على الواقعة المرتكبة، بما يتوافق مع الشرعية الموضوعية. من خلال هذا الأساس، تتخذ الإجراءات المحددة سلفاً للتعامل مع تلك الواقعة ومرتكبيها، وفقاً للضوابط والمعايير التي نص عليها قانون الإجراءات الجنائية، وذلك لضمان حماية حقوق الأفراد وحياتهم.^(٤)

وعلى هذا النحو، يتضح أن فكرة المظهر تلعب دوراً مهماً في توجيه المشرع العقابي عند صياغة نصوصه العقابية. فقد أكدت المحكمة الدستورية العليا في مصر على أن الدستور يقر بالأفعال وحدها كأساس للتجريم، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتعلق مصائر الأفراد بأمر غير أفعالهم.^(٥) فالأفعال هي التي تعكس إرادة الجاني الواعية التي يسعى من خلالها إلى تحقيق النتيجة الإجرامية التي ينشدها. ومن ثم، فإن هذه الأفعال، دون سواها هي التي يجوز إثباتها أو نفيها، وتكون بذلك محل تقدير لقاضي الموضوع، ليتمكن من بناء قناعته القضائية عليها، ولا يمكن أن تتحقق الجريمة في غياب الركن

(١) مثال ذلك: الطعن رقم ١٤٨٩٢ لسنة ٩١ ق، أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة، ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً، يستوي في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر.

(٢) الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦٠ قضائية بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠.

(٣) نقض ١٩٩٧/٣/١١ مجموعة أحكام النقض، س ٦٦، رقم ٤٧، ص ٣٣٥.

(٤) يسر أنور، "شرح النظرية العامة للقانون الجنائي"، الجزء الأول، دار النهضة العربي، ١٩٨٥، ص ١١٠.

(٥) الدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٦ قضائية المحكمة الدستورية العليا، جامعة منيوستا، مكتبة حقوق الإنسان.

المادي، الذي يمثل ذاته كتعبير عن الإرادة الداخلية للجاني عند خروجها إلي العالم الخارجي. فعندما تدخل الواقعة في نطاق التجريم، يجب أن تتجلى مظاهر الإرادة البشرية في سلوك خارجي ملموس، إذ إن النوايا الكامنة داخل نفس الإنسان لا تخضع للمساءلة القانونية ما لم تتحول إلي سلوك خارجي يعاقب عليه. فالاعتداء هو الذي يكشف عن هذه الأفعال المحظورة، ويتم تحديد مضمونها في بعض الحالات وفقاً لضابط عام يحدد نطاق التجريم.

ومن ثم يري الباحث ان المقصود بفكرة المظهر الخارجي بوجه عام هو تلك الفكرة التي تستند إلي حقائق ملموسة أو مستنتجة منطقياً وعقلياً، من خلال استنباط واقعة مجهولة بناء علي واقعة أو وقائع معلومة. حيث تمثل الوقائع المعلومة الحالة الظاهرة، بينما تمثل الواقعة المجهولة الحقيقة التي تسعى العدالة الجنائية لكشفها. ومع ذلك، قد لا تعكس الحقائق الظاهرة دائماً الحقيقة الفعلية، بل قد تكون مجرد مظهر خارجي يختلف عن تلك الحقيقة، رغم أنه يوحي للغير بأنه يمثل الحقيقة.

وعلى الرغم من أن العمل القضائي قد استقر علي فكرة المظهر الخارجي، كما أوضحنا سابقاً، إلا أن المشرع الجنائي، وإن لم يعتمد عليها صراحة في صياغته، فقد استعان بها بشكل غير مباشر في نصوصه القانونية. حيث تعامل مع هذه الفكرة علي أنها نظرية متكاملة البنين القانوني تستخدم للكشف عن صحة ومدى الجريمة المرتكبة. ولم يقتصر الأمر علي ذلك، بل تم توظيفها أيضاً في مرحلة إصدار الأحكام للكشف عن الظروف القضائية، سواء المخففة أو المشددة للعقوبة. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن فكرة المظهر الخارجي أصبحت محصورة في القانون العقابي وحده، بل إنها تتغلغل في مواد القانون الجنائي، بما في ذلك القوانين الكاملة، وهذا ما سنوضحه بإيجاز بما يخدم سياق البحث.

ففي جريمة القتل العمد، يعتمد علي الوضع الظاهر (المظاهر الخارجية) في إثبات تلك الجريمة بشكل كبير وذلك اعتماداً علي الأدلة والشواهد الخارجية التي توضح ما حدث بالفعل، تلك الأدلة المادية أو المرئية، المعروفة بالوضع الظاهر تلعب دوراً محورياً في تحديد المسؤولية الجنائية، ويظهر الوضع الظاهر في جريمة القتل العمد من خلال عدة مظاهر تعكس نوايا الجاني وظروف الفعل حيث تتطلب جريمة القتل العمد وجود نية واضحة لدى الجاني لقتل الضحية، هذه النية قد تتجلى في التخطيط المسبق، حيث يقوم الجاني بتحديد الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ الجريمة وفي كثير من الأحيان تكون هناك دلائل علي أن الجاني كان لديه دافع قوي، سواء كان ذلك بدافع الانتقام أو الغضب، مما يعكس عمق النية لارتكاب الجريمة.^(١)

(١) نقض ١٩٩٧/٦/٣ مجموعة الأحكام رقم ٥٦٦٢، ق ٦٥، س ١٧٧، ص ١١٥٠؛ نقض ١٩٩٧/٣/١٦ مجموعة الأحكام، ق ٦٥، ص ١١٣، ص ١٧٦؛ نقض ١٩٩٧/٣/١ مجموعة الأحكام، ج ١١٣، س ٧٦، ص ٩٧٥؛ نقض

ومن ناحية السلوك الظاهر في جريمة القتل العمد هو التخطيط المسبق الذي يقوم به الجاني، هذا التخطيط ينعكس في اختيار الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ الجريمة، بالإضافة إلي جمع الأدوات اللازمة، مثل الأسلحة أو الأدوات الحادة حيث يظهر هذا النوع من السلوك رغبة قوية في تنفيذ الجريمة بشكل مدروس ومن ثم نكون بصدد تعزيز للنية الاثمة العمدية لارتكاب الجريمة ونستند في ذلك لما أكدته محكمة النقض "إن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر، ويكون إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمه في نفسه".^(١)

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ان دور الوضع الظاهر يتجلى أهميته في كل الجوانب المتعلقة بجريمة القتل من ظروف مشددة كسبق الإصرار والترصد وأيضاً من ظروف مخففة كارتكاب جريمة القتل في حالة التلبس بالزنا، ففي حالة سبق الإصرار يعد الوضع الظاهر من الجوانب الحاسمة في بيان هذا الظرف، حيث يشكل أساساً لتقييم خطورة الفعل الإجرامي ومدى نية الجاني في ارتكاب الجريمة، فسبق الإصرار كظرف مشدد يعني أن الجاني قد خطط للجريمة مسبقاً وبتفكير هادئ، ولإثبات هذا الظرف فإنه يتم الاعتماد بشكل كبير علي الشواهد الخارجية أو "الوضع الظاهر" الذي يظهر قبل وأثناء وبعد ارتكاب الجريمة. هذا الوضع يكشف عن مدى تصميم الجاني علي تنفيذ الجريمة ونيته الواضحة في إزهاق روح الضحية.

إذا الوضع الظاهر في جريمة القتل يبدأ من الفعل المادي الذي يؤدي إلي الوفاة. إذا قام الجاني باستخدام أداة مميتة مثل سلاح ناري أو سكين، فإن هذا الفعل الظاهر يشير إلي وجود نية لقتل الضحية،^(٢) خاصة إذا تم التخطيط لاستخدام هذه الأداة قبل ارتكاب الجريمة. اختيار الأداة وتجهيزها قبل الجريمة هو مؤشر قوي علي وجود سبق الإصرار، حيث يعكس تفكير الجاني الهادئ وتخطيطه المسبق،^(٣) على سبيل

١١/٣/١٩٩٧ مجموعة الأحكام، رقم ٧٢٥٧، ق ٦٦، س ١٢، ص ١١٣٥؛ نقض ١٠/٢١/١٩٩٧ مجموعة الأحكام، ق ٦٥، س ١١٢، ص ١١٢١.

(١) الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٨٩ قضائية، الدوائر الجنائية . جلسة ١٣/٤/٢٠٢١، موقع نقابة المحامين المصرية بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٢٤ الساعة ٦:٢١ 85% D9% 83% D9% <https://egylys.com/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B6-%D9%82%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%AE%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%83-%D8%A8/>

(٢) محمود إبراهيم إسماعيل، شرح قانون العقوبات المصري، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٤٦، ص ١٠.

(٣) محمود إبراهيم إسماعيل، شرح قانون العقوبات المصري، مرجع سابق، ص ٣٠.

المثال إذا اشترى الجاني السلاح أو خبأه في مكان معين قبل الحادث، فإن هذه الشواهد تشير إلي أن الجريمة لم تكن عفوية بل كانت مبيتة.

أيضاً، يظهر الوضع الظاهر دوراً محورياً في مراقبة سلوك الجاني قبل ارتكاب الجريمة، إذا كان الجاني قد تربص بالضحية أو راقب تحركاتها لفترة من الزمن قبل أن يقوم بالاعتداء، فإن ذلك يعد دليلاً قوياً علي سبق الإصرار. هذه المراقبة والتربص تكشف عن وجود نية ثابتة لدى الجاني وتصميم علي تنفيذ الجريمة في لحظة معينة يختارها هو، بعيداً عن أي استقزاز فوري أو غضب مؤقت. في مثل هذه الحالات، يكون الجاني قد اتخذ قرار القتل بكل هدوء وتروي، وهو ما يعزز فكرة سبق الإصرار.^(١)

والعلاقة بين الجاني والضحية قد تكشف أيضاً عن مظاهر سبق الإصرار، إذا كانت هناك نزاعات سابقة أو تهديدات معلنة من الجاني تجاه الضحية، فإن هذه الأدلة تعد جزءاً من الوضع الظاهر الذي يشير إلي التخطيط المسبق للجريمة. في حالات عديدة، قد تكون هناك رسائل أو تصريحات تهديدية سابقة للجريمة، مما يظهر نية الجاني الواضحة للانتقام أو إزهاق روح الضحية. هذا التخطيط المسبق والتهديدات المتكررة يعدان دليلاً علي أن الجريمة لم تحدث نتيجة ظرف طارئ بل كانت نتيجة قرار مدروس.

يري الباحث أنه يمكن الأخذ بالخلافات السابقة أو التهديدات كقرينة علي وجود نية القتل والأخذ بها كمظهر خارجي يستدل به علي وجود النية إلا أنه من الممكن ضحدها وثبات عكسها وفي ذلك ما قضت به محكمة النقض في الطعن المقيد برقم ١٩٨٧٩ لسنة ٨٣، وقالت المحكمة في حكمها: "الخلافات السابقة ليست دليل قاطع علي توافر نية إزهاق الروح، وأن نية القتل فهي أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر، وإنما يدرك بالظروف المحيطة في الدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه".

واختيار المكان والزمان لتنفيذ الجريمة هو أيضاً من المظاهر التي يستدل بها علي سبق الإصرار. إذا قام الجاني باستدراج الضحية إلي مكان معين حيث يمكنه تنفيذ جريمته دون أن يلفت الانتباه، فإن ذلك يعد دليلاً قوياً علي التخطيط المسبق. اختيار الجاني للزمان المناسب، مثل ارتكاب الجريمة في الليل أو في مكان معزول، هذه التفاصيل الدقيقة تكشف عن نية الجاني في إتمام جريمته دون أن يقبض عليه، مما يعزز فرضية سبق الإصرار.

(١) الطعن رقم ١١٠٣٤. لسنة ٦٧. تاريخ الجلسة ٢٠٠٨/٦/٣ [المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل هي تستقار من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً، كما أن ظرف التردد يتحقق بتربص الجاني للمجني عليه مدة من الزمن طال أم قصرت في مكان يتوقع قدومه إليه ليتوصل بذلك إلى مفاجأته والاعتداء عليه، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والتربص من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها].

بالإضافة إلي ذلك، يمكن للوضع الظاهر أن يظهر من خلال تصرفات الجاني بعد ارتكاب الجريمة. إذا كان الجاني قد خطط لهروبه أو حاول إخفاء الأدلة بعد تنفيذ الجريمة، فإن ذلك يعد دليلاً علي أن الجريمة كانت مبيتة. علي سبيل المثال إذا قام الجاني بإخفاء أداة الجريمة أو حاول تنظيف مسرح الجريمة، فهذا يشير إلي أن الجاني كان مدركاً تماماً لجريمته وخطط لها بعناية لتجنب العقوبة. هذه التصرفات تظهر فكرة أن الجاني لم يرتكب الجريمة باندفاع بل بعد تفكير وتخطيط مسبق.

في النهاية، يعتبر الوضع الظاهر عنصراً أساسياً في إثبات سبق الإصرار كظرف مشدد في جريمة القتل. من خلال الشواهد الخارجية التي تشمل الفعل المادي، سلوك الجاني قبل الجريمة، العلاقة بين الجاني والضحية، وتفاصيل المكان والزمان، حيث تمكن من استخلاص ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت مع سبق الإصرار ومن ثم تحقق الظرف المشدد من عدمه. هذا التقييم يعد حاسماً في تحديد طبيعة الجريمة والعقوبة المناسبة، حيث يظهر الفرق بين جريمة القتل التي ارتكبت بشكل عفوي وتلك التي ارتكبت بتخطيط وتصميم مسبق، مما يستدعي تشديد العقوبة وفقاً للقانون.

وكذا الحال في حالة التلبس بالزنا، فهي جريمة تحتاج في إثباتها علي الشواهد الخارجية التي تدل علي وجود علاقة غير مشروعة ومن ثم عند مشاهدة الزوج لزوجته متلبساً بالزنا في وضع ظاهر وواضح حتي لو لم يكن هناك حالة اتصال بل تكفي الشواهد الظاهرة علي ارتكاب الزنا كوجود الزوجة والطرف الآخر في مكان مخصص.^(١)

وفي جريمة النصب نلاحظ أن المشرع اعتمد علي فكرة الوضع الظاهر لابرز الركن المادي للجريمة بصفة عامة، حيث تقوم الجريمة علي الاحتيال المتمثل في خداع المجني عليه، ويعد هذا الخداع جوهر الحماية القانونية. وبما أن الخداع يتجلى من خلال الوضع الظاهر الذي يوحى بغير الحقيقة، فإنه يمكننا القول بأن فكرة المظهر الخارجي هي الأساس في جريمة النصب. وقد قام المشرع المصري في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بتحديد الاحتيال المطلوب لقيام هذه الجريمة من خلال ثلاث حالات، وهي: استخدام الطرق الاحتيالية، التصرف في مال الغير، واتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة.^(٢)

(١) المادة ٧٦ من قانون العقوبات المصري الذي نص على أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

(٢) لذا قضى بأن جريمة النصب لا تقوم إلا على الغش أو الاحتيال والطرق التي بينها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل للاحتيال يجب أن تكون موجهة للمجنى عليه لخدعه وغشه وإلا فلا جريمة. أنظر: نقض جلسة ١/١١/١٩٩٠، رقم ١٧٤، س ١٣٦، ص ٥٦٧.

ومن ثم تلعب فكرة المظهر الخارجي دورا هاما وفعالاً في جريمة النصب، بل يمكن القول إن جوهر اكتشاف هذه الجريمة يعتمد بشكل كبير علي تلك الفكرة في إبراز السلوك الاحتمالي. لذا، قضى بأنه إذا خلا الحكم من توضيح هذا الجانب، أو من بيان الطرق الاحتمالية التي ارتكبت بها الجريمة باعتبارها الركن المادي لها، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور، حيث لا يمكن محكمة النقض من ممارسة رقابتها عليه. هذا القصور يعيب الحكم ويستلزم نقضه.^(١)

ونظرا لأهمية إظهار الفعل الخطر في قانون العقوبات، يجب وصف الطرق الاحتمالية كوسيلة أساسية لتنفيذ الركن المادي لجريمة النصب، بحيث تتجاوز مجرد الكذب العادي. ولهذا، أضاف المشرع إلي تلك الأفعال عناصر تدعم الكذب بأفعال إيجابية ملموسة توجي للمجني عليه بصدق الادعاءات. وبالتالي، ينبغي أن يرتبط الكذب بمظاهر خارجية يستعين بها الجاني لتأكيد مزاعمه، بحيث تؤدي إلي إقناع المجني عليه ودفعه لتصديق الجاني. هذا الأمر يتطلب سلوكا إيجابيا من الجاني، ولا مجال فيه لمجرد الامتناع أو السكوت.^(٢) ومن خلال الأمثلة السابقة، يتضح أن الوضع الظاهر يمثل العنصر الأساسي في تحديد السلوك المادي للجريمة. ويعكس هذا المفهوم كيفية تعامل القانون مع الشواهد الخارجية لتحديد الأفعال الإجرامية، ويعتبر أداة فعالة في ضمان تحقيق العدالة.

(١) نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ مجموعة أحكام النقض، س٢٩، رقم ١٩١، ص٩٢٧.

(٢) يقصد بالطرق الاحتمالية كل أعمال مادية أو مظاهر خارجية يستعين بها الجاني لإيهام المجني عليه بصحة مزاعمه الكاذبة. بمعنى أن الطرق الاحتمالية وإن كان قوامها الكذب إلا أن الكذب المجرى لا يرقى إلي مرتبة وصفه بالاحتمال، وإنما يجب أن تصاحبه أعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجني عليه على الاعتقاد بصحة هذا الكذب؛ عمر فاروق الحسيني (): شرح قانون العقوبات الخاص، ص٢١٣.

المبحث الثاني

المظاهر الخارجية للنتيجة

للنتيجة في الجريمة مدلولان: مدلول مادي، يعبر عنها كظاهرة مادية ملموسة، ومدلول قانوني، ينظر فيه إلى النتيجة كفكرة قانونية. ورغم الاختلاف بين المدلولين، إلا أن ثمة صلة وثيقة بينهما، تجعل من الضروري الرجوع إليهما معا لتحديد ماهية النتيجة والأحكام القانونية التي تنطبق عليه.^(١)

النتيجة كمدلول مادي: تفهم النتيجة هنا باعتبارها تغييرا ملموسا يحدث في العالم الخارجي نتيجة للسلوك الإجرامي. فالوضع الخارجي يكون علي حالة معينة قبل حدوث الفعل الإجرامي، ثم يتغير إلي حالة أخرى بعده، وهذا التغير هو ما يعرف بالنتيجة من الناحية المادية. فعلى سبيل المثال، في جريمة القتل، يكون المجني عليه حياً قبل الفعل الإجرامي، ثم يتحول إلي حالة الوفاة بعد ارتكاب الجاني لفعلته، وبالتالي، تعد الوفاة هي النتيجة المادية في القتل. أما في جريمة السرقة، فالتغير يتمثل في انتقال حيازة المال من المجني عليه إلي الجاني، حيث كان المال في حيازة المجني عليه، ثم أصبح في حيازة أخرى عقب السلوك الإجرامي، ليكون انتقال الحيازة هو النتيجة المادية في السرقة.

النتيجة كمدلول قانوني: من الناحية القانونية، تعد النتيجة تجسيدا للاعتداء الذي يصيب مصلحة أو حقاً يحميه القانون الجنائي. وبالنظر إلي هذا المدلول، تعرف النتيجة في جريمة القتل بالاعتداء علي الحق في الحياة، وفي جريمة الجرح أو الضرب بالاعتداء علي الحق في سلامة الجسد، وفي جريمة السرقة علي أنها اعتداء علي الحق في الملكية والحيازة. بهذا الشكل، تمثل النتيجة القانونية الأثر الاجتماعي والقانوني للسلوك الإجرامي الذي يهدد حقوق الأفراد أو ممتلكاتهم، ما يستدعي تدخل القانون لتوفير الحماية اللازمة لتلك الحقوق والمصالح الأساسية.

يتضح من ذلك أن كلاً من المدلولين المادي والقانوني يلعبان دوراً محورياً في فهم وتحديد ماهية النتيجة، وتقييم الجريمة من حيث الأثر المادي الملموس والاعتداء القانوني الذي يستوجب العقوبة. ومن ثم يتمثل مدلول النتيجة أي نكون بصدد نتيجة إجرامية من مجموع الآثار المادية والتي تكفي الملاحظة الحسية لإدراكها، وأيضاً تتحقق النتيجة بتحقق المساس علي المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون ويتطلب ذلك تكييفاً قانونياً والرجوع إلي نصوص القانون، ويتجلي دور الوضع الظاهر بالنسبة للنتيجة الإجرامية كمجموعة من الأفعال التي يمكن للعين المجردة ملاحظتها، ما يسهم في تأكيد الجانب المادي للجريمة، كجريمة القتل

(١) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧، ص ٢٨٨، ٢٨٩.

حيث يلاحظ بوضوح الأثر المادي بوفاة المجني عليه، أو جريمة السرقة التي يظهر فيها انتقال الحياة كأثر ملموس.

على الجانب القانوني، فإن الوضع الظاهر يسهم في تحديد طبيعة المساس بالمصالح أو الحقوق المحمية، والتي تتطلب تكييفاً قانونياً من خلال نصوص القانون. فعند توافر الشواهد الخارجية التي تدل على المساس بمصلحة معينة (مثل الحق في الحياة، الملكية، السلامة الجسدية)، فإن ذلك يعد دليلاً على تحقق النتيجة الإجرامية كعدوان على حق محمي. هذا التقييم يسهل على القضاء تكوين فهم شامل للواقعة الإجرامية، مما يساعد في تطبيق النصوص القانونية المناسبة بناء على التكييف الظاهر لتلك النتائج المادية والقانونية.

ومن الجدير بالذكر ان معيار التفرقة بين جرائم الضرر وجرائم الخطر ليس بتحقيق النتيجة، لأن النتيجة تتحقق في كلا الجريمتين^(١) ولكنها تتخذ في كل منهما صورة معينة، ففي جريمة الضرر تفترض سلوكاً إجرامياً يترتب عليه آثار تتمثل في العدوان الفعلي على الحق الذي يحميه القانون، أما في جريمة الخطر فانثار السلوك الإجرامي فيها يمثل عدواناً محتمل على الحق. ومن ثم يلعب الوضع الظاهر دوراً هاماً في إرساء معيار التفرقة بين جرائم الضرر وجرائم الخطر استناداً على فكرة السير العادي للأمر أي ان المعيار الذي يستدل به علي وجود الخطر هو معيار موضوعي يعتمد على الآثار المادية التي تنذر بأحتمال حدوث الإعتداء فيتجلى دور الوضع الظاهر حيث يظهر السلوك الإجرامي الذي يهدد السلامة العامة أو يعرض الآخرين للخطر دون الحاجة إلي تحقق ضرر فعلي. في هذه الجرائم، يكفي أن يتجسد الفعل الظاهر ليثبت وقوع الجريمة، مثل قيادة مركبة بهتور أو إهمال في ظروف خطيرة أو التعامل بمواد خطيرة دون اتباع التدابير الوقائية، هذه المظاهر الخارجية توفر دليلاً واضحاً على السلوك المهدد.

يؤدي كل سلوك إنساني إلي إحداث تغيير في المحيط الخارجي، حيث تكون هذه التغييرات نتيجة طبيعية لذلك السلوك، في بعض الأحيان يأخذ المشرع بالنتائج الطبيعية للسلوك سواء كانت إيجابية أو سلبية، مما يجعل هذه النتائج جزءاً من المكونات القانونية للجريمة بحيث لا تعد الجريمة مكتملة إلا بوقوع النتيجة المتوقعة. وهذا التصور يقودنا إلي التمييز بين نوعين من الجرائم أيضاً النوع الأول هو الجرائم ذات النتائج، التي تتطلب تحقيق نتيجة معينة لإتمام الجريمة، والنوع الثاني هو الجرائم السلوكية البحتة أو الجرائم الشكلية التي لا يشترط فيها تحقق نتيجة معينة لإتمامها. وتكمن أهمية هذا التمييز في تحديد لحظة اكتمال الجريمة، وكذلك في تحديد زمان ومكان ارتكابها وتطبيق أحكام الشروع. ويسهم الوضع الظاهر للواقعة من خلال المظهر الخارجي في الكشف عن طبيعة الجريمة وسهولة تكييفها سواء كانت شكلية لا تتطلب نتائج

(١) محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

أو كانت جريمة ذات نتائج، وذلك عبر مطابقة الحالة الظاهرة للواقعة مع الوصف القانوني الذي حدده المشرع الجنائي في القاعدة القانونية.

ولا يخرج عن نطاق حديثنا ذكر الشروع، إذ إن الشروع لا يتطلب تحقق نتيجة (لا دخل لإرادة الجاني فيها)^(١) فالمشرع هنا في تجريم الشروع لم يعتمد علي تحقق النتيجة إذ إن الجريمة بتخلف صورتها التامة لا يرجع إلي إرادة الجاني بل إلي تدخل عوامل لا شأن لإراته فيه، ومن ثم لا يعد الشروع مرحلة متقدمة عن الأعمال التحضيرية وعن التصميم علي ارتكاب الجريمة فيتجلي دور الوضع الظاهر ليظهر السلوك الإجرامي من خلال الأفعال الخارجية التي قام بها الجاني، وتكون كافية لإثبات نية الجريمة دون إتمامها وذلك من خلال ما اتخذه الجاني من مظاهر خارجية تنبأ عن البدء في تنفيذ الجريمة، إذا تعتمد أهمية المظهر الخارجي هنا علي كونه الوسيلة الأساسية والملموسة التي تكشف عن جدية الجاني وعزمه الأكد علي ارتكاب الجريمة، إذ من خلال الأفعال الخارجية التي يأتي بها الجاني يمكن التمييز بين التفكير والنية المجردة وبين الدخول الفعلي في إطار التنفيذ، ويظهر هذا المظهر الخارجي من خلال تصرفات واضحة لا لبس فيها، تكشف عن تخطي الجاني مرحلة التحضير أو التخطيط إلي مرحلة اتخاذ خطوات فعلية نحو إتمام الجريمة. وبذلك، يصبح المظهر الخارجي دليلاً جوهرياً يساعد علي استنتاج أن الجاني كان ينوي إتمام جريمته، وهو ما يشكل أساساً لاعتبار الفعل شروعا، حتى وإن لم تتحقق النتيجة التي كان يرمي إليها.

(١) رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، ص ٧٠٥.

المبحث الثالث

المظاهر الخارجية لعلاقة السببية

يضمن مضمون علاقة السببية في تسلسل الأحداث أو مجموعة من العوامل وتمازج مكونات الجريمة إنتهاءا إلى النتيجة الطبيعية الناجمة من هذا التمازج، حيث لا وجود للنتيجة لو تخلفت رابطة السببية وبمعنى آخر لأنعدمت الصلة بين ركني الفعل وبين النتيجة الناجمة عن ذات الفعل، وتعرف رابطة السببية من الناحية العلمية بـ "مجموع العوامل الكافية لإحداث ظاهرة من الظواهر"^(١)، والتعريف السابق يقودنا إلى التعريف الطبيعي لفكرة السببية كما أوضحه الدكتور/ رمسيس بهنام ومن ثم فإن الأخذ بهذا المفهوم يقودنا إلى خروج الإنسان من دائرة التجريم واعتباره دائما عامل من العوامل إذ لا يكون وحده سببا لنتيجة ما، لأنه طبقا لمفهوم السببية من الناحية العلمية أنه لا يمكن ان يكون عامل من العوامل وحده سببا في قيام الظاهرة. أما من الناحية القانونية، فتكون رابطة السببية هي العلاقة القانونية التي تربط بين السلوك الإجرامي والنتيجة الناتجة عنه، بحيث يكون هذا السلوك سببا مباشرا أو غير مباشر في وقوع النتيجة. بمعنى آخر، تعتبر رابطة السببية بمثابة حلقة وصل ضرورية لإثبات مسؤولية الجاني عن النتيجة التي ترتبت علي فعله؛ فلا يكفي أن يقوم الشخص بارتكاب سلوك مخالف للقانون، بل يجب إثبات أن هذا السلوك هو الذي أدى فعليا إلى وقوع النتيجة الإجرامية، بحيث تعزى النتيجة إلى الجاني بسبب فعله أو امتناعه.

دور المظاهر الخارجية في استظهار علاقة السببية يعتبر من المواضيع المهمة في الفقه الجنائي، إذ إن إثبات وجود علاقة سببية بين فعل الجاني والنتيجة الإجرامية يعتمد بشكل كبير علي ما يظهر من أفعاله وسلوكه الخارجي. فالسببية، بوصفها الركيزة الأساسية التي تترابط بفضلها أركان الجريمة، تتطلب تأكيدا عمليا علي أن فعل الجاني كان له أثر مباشر أو غير مباشر علي النتيجة التي وقعت. وهنا تكمن أهمية المظاهر الخارجية، حيث إنها تمثل الوسيلة التي يعتمد عليها القاضي أو المحقق للوقوف علي تفاصيل العلاقة بين الفعل والنتيجة بشكل موضوعي، بعيدا عن النوايا أو التفسيرات الداخلية التي قد لا تتوفر أدلة دامغة عليها.

(١) رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، مرجع سابق، ص ٦٨٥؛ حسن صادق المرصفاوي (١٩٩٨): شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة؛ أحمد فتحي سرور (٢٠٠٦): الوسيط في قانون العقوبات. القسم العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة؛ عبدالرؤوف مهدي (٢٠١٠): القانون الجنائي - دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الرابعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

وتعتمد المحاكم في استظهار علاقة السببية علي الأدلة الظاهرة المحيطة بالفعل، مثل الظروف التي وجدت وقت ارتكاب الجريمة، والأدوات المستخدمة، وطبيعة الأفعال التي قام بها الجاني، إضافة إلي آثار هذه الأفعال علي المجني عليه أو علي البيئة المحيطة. فالمظاهر الخارجية تسهم في خلق صورة واضحة عما إذا كان الفعل الصادر عن الجاني قد أدى بالفعل إلي النتيجة الإجرامية أو كان مجرد عامل عابر. علي سبيل المثال، في حالات القتل العمد، تلعب الأدلة المادية دوراً أساسياً في تحديد ما إذا كان فعل الجاني قد تسبب مباشرة في الوفاة، مثل مكان الطعنات، أو موضع إطلاق النار، أو حجم الإصابات، بحيث يتبين للقاضي مدى التأثير المباشر لهذه الأفعال علي حياة المجني عليه.

إلي جانب الأدلة المادية، تشمل المظاهر الخارجية تصرفات الجاني قبل الفعل وأثناءه وبعده. فتصرفاته التي تدل علي الإعداد للجريمة أو محاولات التخفي والهرب، قد تشير إلي قصده وعلاقته المباشرة بالنتيجة. ويمثل هذا نوعاً من القرائن التي تساعد علي تأكيد السببية بين الفعل والنتيجة، إذ إن التصرفات المحيطة بالجريمة توفر فكرة عامة عن سلوك الجاني وكيفية إسهامه في وقوع النتيجة. فالتخطيط المسبق أو الإعداد للوسائل اللازمة للجريمة يعزز من دلالة السببية، ويمثل دليلاً علي أن النتيجة لم تحدث بشكل عشوائي، بل كانت ناتجة عن فعل محدد ومقصود.

كذلك فإن تقييم المظاهر الخارجية يساعد علي تحديد السببية غير المباشرة أو ما يعرف بالسببية التبعية، التي تعتبر أقل وضوحاً من السببية المباشرة، ولكن لا يمكن إغفالها في الجرائم التي تتطلب سلسلة من الأفعال التي تتجمع لتؤدي إلي النتيجة النهائية. ففي الجرائم المركبة، حيث يتداخل أكثر من فعل ويتراكم ليتسبب في النتيجة الإجرامية، تكون المظاهر الخارجية هي الوسيلة الأكثر فعالية لإثبات علاقة كل فعل بالنتيجة، حيث يعتمد التحليل علي تتبع الأثر المتتابع للأفعال المختلفة ومدى ارتباطها بالنتيجة النهائية. وبالاستناد إلي المظاهر الخارجية، يمكن للقاضي أو المحقق أن يقيم مدى تأثير كل فعل علي تسلسل الأحداث، ليحدد المسؤولية بدقة.

وتزداد أهمية المظاهر الخارجية عندما تكون النتيجة غير متوقعة أو كانت نتيجة لتدخل عوامل خارجية أخرى. في مثل هذه الحالات، يكون علي المحكمة تحديد ما إذا كان فعل الجاني قد بدأ سلسلة من الأسباب التي أدت إلي النتيجة، أو ما إذا كان فعله قد قطع بسبب عامل خارجي أوقف السببية وأبعدها عن مسؤوليته. فإذا تبين من خلال المظاهر الخارجية أن السبب المباشر للنتيجة كان فعل الجاني، بغض النظر عن العوامل اللاحقة، فإن علاقة السببية تظل قائمة. أما إذا ظهر من المظاهر الخارجية أن النتيجة جاءت بسبب عامل خارج عن سيطرة الجاني أو تدخل آخر قطع سلسلة السببية، فهنا قد لا تتحقق المسؤولية الجنائية الكاملة.

يأتي أيضاً دور الخبرة الفنية والآراء العلمية في إطار استظهار علاقة السببية، حيث يعتمد القاضي علي المظاهر الخارجية المدعومة بتحليل الخبراء لتحديد ما إذا كانت النتيجة مرتبطة بشكل مباشر بفعل الجاني. ففي الجرائم التي تحتاج إلي تفسير طبي أو علمي، مثل حالات التسمم أو الإصابات المعقدة، تشكل الخبرة الطبية جزءاً من المظاهر الخارجية التي تسهم في توضيح السببية وتحديد ما إذا كان فعل الجاني قد أدى مباشرة إلي إحداث الضرر. يقوم الخبير بتفسير ما يبدو علي الضحية من علامات وإصابات، ويحدد ما إذا كانت تتفق مع الأفعال المسندة إلي الجاني، وبهذا يوفر للقاضي تصوراً متكاملاً لعلاقة السببية، الخبرة الطبية أو دور الخبير في القانون تعد أداة موضوعية تعتمد لتقديم صورة دقيقة عن الوقائع المحيطة بمسألة قانونية معينة، ما يجعلها تمثل مظهراً خارجياً للكشف عن الحقيقة. فالخبير يعتبر وسيطاً علمياً بين ما هو ظاهر وما هو باطن، حيث يستخدم معرفته التخصصية لتحليل الأدلة أو الوقائع الظاهرة، ومن ثم يقدم تقريراً يستخدم كأساس لتكوين القناعة القضائية.⁽¹⁾

بناء علي ما سبق، يمكن القول إن المظاهر الخارجية هي حجر الأساس في استظهار علاقة السببية؛ فهي التي توثق وترسم الروابط بين الفعل الإجرامي ونتيجته، وتساعد القضاء في تكوين قناعة موضوعية ومقنعة حول العلاقة بين السبب والنتيجة. ومن خلال تحليل هذه المظاهر، يتمكن القضاء من تقييم مدى مسؤولية الجاني عن النتيجة ومدى اتساق أفعاله مع النتيجة الحاصلة، مما يعزز من دقة الأحكام الجنائية وموضوعيتها، ويضمن تحقيق العدالة.

تشير رابطة السببية إلي الصلة التي تربط بين الفعل المادي للجريمة، المتمثل في السلوك الإجرامي الذي يقوم به الجاني، والنتيجة الإجرامية التي تحققت بالفعل. وتعتبر هذه الرابطة ضرورية لإثبات الركن المادي للجريمة، حيث تعكس السبب والنتيجة، بحيث يمثل الأول السلوك الذي ارتكبه الجاني، بينما تعبر الثانية عن النتيجة الناتجة عن هذا السلوك.

من المهم أن نلاحظ أن الفعل المادي لا يحدث في فراغ، بل هو نتاج لعدد من الظروف والملابسات المحيطة. ولأن الإنسان لا يستطيع التحكم في جميع العوامل الخارجية، فإن هناك أحياناً عناصر أخرى تساهم في وقوع الأحداث، والتي قد تكون خارج إرادته. علي سبيل المثال، إذا قام شخص بإطلاق النار علي آخر ولم يتسبب ذلك في موته فوراً، ولكن الشخص توفي لاحقاً نتيجة حادث أثناء نقله إلي المستشفى،

(1) عبدالرؤوف مهدي ، مرجع سابق، ص ٢٩٩؛ أحمد فتحي سرور ، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق؛ إبراهيم درويش ، الخبرة القضائية في القانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٠؛ محمد زكي أبو عامر ، النظرية العامة للقانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١.

فنكون هنا أمام سببين: الأول هو الإصابة الناتجة عن إطلاق النار، والثاني هو الحادث الذي أدى إلي وفاته. وهنا يبرز التساؤل حول من يتحمل المسؤولية الجنائية.

تختلف التشريعات الجنائية حول كيفية التعامل مع هذه الحالات، حيث تتبنى بعض الأنظمة نظريات متنوعة لحل هذه الإشكالية. ولكن علي الرغم من هذا الاختلاف، يبقى مفهوم المظهر الخارجي كوسيلة لتحديد مدى وجود هذه الرابطة من عدمها في كل حالة علي حدة. وغالبا ما يتجلى البحث في رابطة السببية في القضايا التي تمس حياة الأشخاص أو سلامتهم البدنية، حيث إن الواقعة المادية هي السبب الذي يضيف المسؤولية الجنائية إذا كانت الجريمة قد نشأت كنتيجة لهذه الواقعة. وبالتالي، تعتبر رابطة السببية بمثابة الدستور الذي يحكم الركن المادي للمسؤولية الجنائية.

يتضح دور المظاهر الخارجية في إظهار هذا الجانب المادي من المسؤولية الجنائية. فعند التجريم، يعتبر النشاط المادي الخارجي الذي قام به الجاني جزءا أساسيا من الفعل الإجرامي. ويعكس هذا المعنى ما ورد في المادة ٦٦ من الدستور، التي تنص علي أنه "لا عقاب إلا علي الأفعال"، مما يشير إلي ضرورة وجود أفعال مادية واضحة.

تتخذ فكرة المظهر الخارجي دورا فعّالا في إبراز رابطة السببية، خصوصا في الحالات التي يوجد فيها خلاف فقهي أو تردد قضائي. فعندما يرتكب عدد من الأشخاص الركن المادي لجريمة معينة، قد تثار مشكلة بشأن ما إذا كان هناك مساهمة جنائية أم لا. تحتاج هذه المسألة إلي إثبات أن جميع الجناة شاركوا في سبب الجريمة، مما يعني وجود ارتباط بين سلوك جميع الجناة ورابطة السببية، إذ لا يعتبر سلوك أي واحد منهم سببا منفصلا لحدوث الجريمة.

فيمكن أن يتلشى هذا الخلاف عند اعتماد مفهوم المظاهر الخارجية كمعيار تمييزي. فمن خلال هذا المعيار، يمكن دراسة الجريمة من زاويتين: الأولى تتعلق بالنشاط المادي الذي يمثل الركن المادي للجريمة، والثانية تتعلق بالركن المعنوي، الذي يعكس النوايا الخفية للجاني. هذه النوايا تظهر من خلال الظروف والأدلة المحيطة بالواقعة، مما يساهم في توضيح الإرادة الكامنة لدى الجاني. وبذلك، تعتبر المظاهر الخارجية أداة حيوية في فهم وتحليل رابطة السببية في المسؤولية الجنائية.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث أن نظرية الوضع الظاهر تلعب دوراً جوهرياً في إرساء النموذج القانوني للجريمة، حيث تساهم في تحقيق التوازن بين مبدأ الشرعية الجنائية وحماية الأفراد الذين يعتمدون على مظاهر قانونية مشروعة. فمن خلال تحليلها، يتبين أن هذه النظرية يمكن أن تؤثر على تكييف المسؤولية الجنائية، إما بنفي القصد الجنائي أو بالتخفيف من العقوبة، وفقاً لظروف كل حالة على حدة. إن الاعتراف القانوني بالوضع الظاهر يساعد في تحقيق العدالة، ليس فقط من خلال ضمان عدم معاقبة الأفراد الذين تصرفوا بحسن نية، ولكن أيضاً من خلال تعزيز الثقة في المنظومة القانونية، بحيث لا يتحمل الأشخاص تبعات قانونية لخطأ لم يكن في وسعهم إدراكه. وعلى هذا الأساس، يظل الوضع الظاهر أحد المفاهيم القانونية التي تستدعي مزيداً من البحث والتطوير، خاصة مع تطور الجرائم الحديثة وتعقيداتها، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والاقتصادية.

لذلك، يوصي البحث بضرورة توضيح المعايير التي يتم من خلالها تطبيق نظرية الوضع الظاهر في الجرائم المختلفة، وتعزيز دور القضاء في تحقيق التوازن بين حماية النظام العام وضمان عدم انتهاك حقوق الأفراد الذين يتصرفون وفقاً لما يبدو لهم صحيحاً في ظل الظروف الظاهرة.

النتائج:

1. تأثير الوضع الظاهر على المسؤولية الجنائية: يتضح أن نظرية الوضع الظاهر يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على تحديد المسؤولية الجنائية، حيث قد تؤدي إلى انتفاء القصد الجنائي أو تخفيف العقوبة عند ثبوت حسن نية الفاعل واعتماده على مظاهر قانونية مشروعة.
2. أهمية تطوير الإطار القانوني للوضع الظاهر: مع تطور الجريمة الحديثة، وخاصة في الجرائم الإلكترونية والاقتصادية، أصبح من الضروري تطوير القواعد القانونية التي تحكم تطبيق الوضع الظاهر، لضمان تحقيق التوازن بين حماية الحقوق الفردية والحفاظ على الأمن القانوني.
3. اختلاف موقف التشريعات القانونية: أظهرت الدراسة وجود اختلافات بين الأنظمة القانونية في الاعتراف بالوضع الظاهر كدفاع قانوني، مما يستدعي دراسة أوسع للمقارنة بين التشريعات المختلفة والاستفادة من أفضل الممارسات القانونية في هذا المجال.

التوصيات:

1. وضع معايير واضحة لتطبيق نظرية الوضع الظاهر بحيث يتم تحديد الشروط التي يمكن من خلالها الاعتداد بهذه النظرية كسبب لانتفاء المسؤولية الجنائية أو تخفيفها، لتجنب إساءة استخدامها

٢. تعزيز دور القضاء في تفسير الوضع الظاهر من خلال إرشادات قانونية أو اجتهادات قضائية تساعد في تحقيق التوازن بين حماية الأفراد الذين يعتمدون على مظاهر قانونية مشروعة وضمان عدم استغلال هذه النظرية للإفلات من العقاب.
٣. تحديث التشريعات الجنائية لمواكبة التطورات الحديثة خاصة في مجالات مثل الجرائم الإلكترونية والاقتصادية، حيث أصبح من الضروري وضع ضوابط قانونية واضحة لتطبيق الوضع الظاهر في هذه الجرائم المستحدثة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ. الكتب العامة:

١. أمال عبدالرحيم عثمان، النموذج القانوني للجريمة.
٢. يسر أنور، (شرح النظرية العامة لقانون العقوبات)، الجزء الأول، الناشر: دار النهضة العربية، ١٩٨٥.
٣. د. أحمد فتحي سرور، "النظرية العامة للجريمة"، دار النهضة العربية، ١٩٩٠.
٤. د. محمود نجيب حسني، "شرح قانون العقوبات القسم العام"، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.
٥. محمود إبراهيم إسماعيل، شرح قانون العقوبات المصري، مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٤٦.
٦. عمر فاروق الحسيني، شرح قانون العقوبات الخاص.
٧. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات القسم العام، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، ١٩٩٧.
٨. رمسيس بهنام، النظرية العامة للقانون الجنائي، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف.
٩. حسن صادق المرصفاوي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
١٠. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات . القسم العام، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
١١. عبدالرؤوف مهدي، القانون الجنائي . دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الرابعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
١٢. إبراهيم درويش، الخبرة القضائية في القانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٠.
١٣. محمد زكي أبو عامر، النظرية العامة للقانون الجنائي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١.

ب. الاحكام القضائية:

١. احكام نقض ١٢/١/١٩٥٩ أحكام س ١٠ رقم ١٦٨ ص ٧٧٢؛ ١٩٦٠/٥/٢ س ١ رقم ٧٩، ص ٣٩٩، ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ رقم ٧١ ص ٣٧١.

٢. الطعن رقم ١٤٨٩٢ لسنة ٩١ ق
٣. الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦٠ قضائية بتاريخ ١٢/٧/١٩٩٠.
٤. احكام النقض ١٩٩٧/٣/١١ مجموعة أحكام النقض، س ٦٦، رقم ٤٧، ص ٣٣٥.
٥. احكام النقض ١٩٩٧/٦/٣ مجموعة الأحكام رقم ٥٦٦٢، ق ٦٥، س ١٧٧، ص ١١٥٠؛ نقض ١٩٩٧/٣/١٦ مجموعة الأحكام، ق ٦٥، ص ١١٣، ص ١٧٦؛ نقض ١٩٩٧/٣/١ مجموعة الأحكام، ج ١١٣، س ٧٦، ص ٩٧٥؛ نقض ١٩٩٧/٣/١١ مجموعة الأحكام، رقم ٧٢٥٧، ق ٦٦، س ١٢، ص ١١٣٥؛ نقض ١٩٩٧/١٠/٢١ مجموعة الأحكام، ق ٦٥، س ١١٢، ص ١١٢١.
٦. احكام الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٨٩ قضائية، الدوائر الجنائية. جلسة ١٣/٤/٢٠٢١،
٧. احكام الطعن رقم ١١٠٣٤. لسنة ٦٧. تاريخ الجلسة ٣/٦/٢٠٠٨.
٨. المادة ٧٦ من قانون العقوبات المصري الذي نص على أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Michel van de Kerchove (2013): Vérité judiciaire et para-judiciaire en matière pénale: quelle vérité? Dans Droit et société 2013/2 (no. 84), pages 411 à 432 Éditions Éditions juridiques associées.
2. P. CONTE (1984): "Un aspect de l'apparence vraisemblable au stade policier de la procédure pénale", Rev. Sc. Crim. 1985, 471; L'apparence en matière pénale. Thèse Grenoble.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

١. موقع نقابة المحامين المصرية بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٢٤ الساعة ٦:٢١
<https://egyils.com/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%B6-%D9%82%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AA%D9%84-%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%AE%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D9%83-%D8%A8/>

الفهرس

المستخلص:	٥٢-
الكلمات المفتاحية:	٥٢-
Research Summary:	٥٣-
Key words:	٥٣-
مقدمة:	٥٤-
مبحث تمهيدي: دور الوضع الظاهر بماديات الجريمة.	٥٧-
المبحث الأول: المظاهر الخارجية للسلوك.	٥٨-
المبحث الثاني: المظاهر الخارجية للنتيجة.	٦٧-
المبحث الثالث: المظاهر الخارجية لعلاقة السببية.	٧٠-
الخاتمة:	٧٤-
قائمة المراجع:	٧٦-
الفهرس:	٧٨-